١٦٠ شرح الرسالة العضدية ، للقوشجي، علي بن محمد ـ ٨٧٩هـ.
شوق بخط مصطفى بن حسين سنة ١١٤٦هـ.

١٧ ق ١٣ س ٥ر٢١×١٦ سم

٦٠٥٦ نسخة حسنة ، خطها تعليق حسن.

الأعلام ٥: ١٩٢، بروكلمان ٢: ٢٠٨، الذيل ٢: ٢٨٨

١ـ المنطق أ ـ المؤلف ب ـ الناسخ

جـ ـ تاريخ النسخ.

ف

٦/١١٧٤٢

٣/٦/١٤١٧هـ



٦٠٥٦
١٦٠

شرح الرسالة العضدية
لملا علي قوشجي سنة ١١٢٤

وأنا الفقير السيد محمد سعيد الراجي عفو ربه المجيد سنة ١١٩٨

مصنف هذا الكتاب قاضي عضد الدين وشارحه [illegible]

ملا علي قوشجي

عبد المجيد كاباد

محمود

راجي عفو ربه الودود السيد مسعود

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير

الحمد لله الذي خص الانسان بمعرفة اوضاع الكلام وبيانه

وجعل الحروف اصول كلماته وظروف معانيه والصلوة على المشتق من

مصدر الفضل والحكم الجامع لمحاسن الافعال ومكارم الشيم الموصول

بالفاظ انواع السعادة والهدى المظهر في اشاراته اصناف الحكم والنهى

محمد المذكور اسمه في التورية والانجيل وعلى اله مظهرى الحق ومبطلى الا

باطيل ما ظهر النجم في العلم وما اشتهر النجم في العلم وبعد

فلما شاع في الامصار وظهر ظهور الشمس في النهار الرسالة العضدية

التي افادها المولى الامام المحقق الفاضل المدقق خاتم المجتهدين عضد الحق

والدين اعلى الله درجته في اعلى عليين وكانت مشتملة على مسائل

دقيقة وتحقيقات عميقة مع غاية الايجاز ونهاية الاختصار لم يكن لها بد من شرح

لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصيها ويبلغ في تبيين المرام وتحقيق المقا

صد اقصاها اردت الخوض في تتميم هذا المرام على وجه يكشف عن وجوه

خرائدها اللثام مع جمع القريحة وكلال الطبيعة تحفة للحضرة العلية

الامير الاعظم والقهرمان الاكرم ظل الله على الانام فاتح ابواب

الانعام والاكرام الذي اشتاقت تيجان السلطنة الى هامته وبا

هت حلل الامارة على قامته الفائز بالحكمتين العلمية والعملية الحائز

للرياستين الدينية والدنيوية اشرف السلاطين في الاصل والنسب

واحقهم في الفضل والادب فياض سجال النوال على الخلائق وهاب

جلائل النعم والدقائق ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير

يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين ونوال الغمام قطرة ماء المؤيد

بتاييد الملك العليم مغيث الدولة والدين الامير عبد الكريم لا زال

رقاب الامم خاضعة لاوامره واعناق الخلائق ممتدة نحو مراسمه وهذا

دعاء قد تلقاه ربنا بحسن القبول قبل ان رفع الصوت واقول فان و

قع في حيز القبول والرضا فهو غاية المقصود ونهاية المبتغى والله

الميسر للامال وعليه التوكل في جميع الاحوال قال المصنف رحمه الله

اشارة الى ان اسم الاشارة المستعملة العبارات المخصوصة التي
الرسالة بمجاز فانه موضوع للمشار اليه المحسوس مشاهد وهي
ليست بمشاهدة ولا بمحسوس لعدم اجتماع اجزائها في الوجود
ولا متشخصا فانه لكل كتاب او شعر نسب الى احد فانه اسم للكلي
المؤلف المخصوص سواء قرأه زيد او عمرو او غيرهما فتامل

بعد التسمية هذه فائدة المشار اليه بهذه العبارة الذهنية التي اراد كتابتها وبيانها
اجزائها تنزل منزلة المتشخص المشاهد المحسوس فاستعمل كلمة هذه الموضوعة للكل
مشار اليه محسوس فيها والفائدة في اللغة ما حصلته من علم او مال مشتق من الفيد
بمعنى التحدث الحال او الخبر وقيل اسم فاعل من فادته اذا اصبت فؤاده وفي العرف
هي المصلحة المترتبة على فعل من حيث هي ثمرته ونتيجته وتلك المصلحة من حيث انها
مطلوبة على طرف الفعل تسمى غاية له ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضا
ومن حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل لاجلها تسمى
علة غائية فالفائدة والغاية متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار كما ان الغرض والعلة
الغائية ايضا كذلك لان الحيثيتين متلازمتان ودليل اعتبار كل حيثية في اعتبرت
فيه اضافتهم الغرض الى الفاعل دون الفعل والعلة الغائية بالعكس فالاوليان اعم
من الاخريين مطلقا اذ ربما يترتب على الفعل فائدة لا تكون مقصودة لفاعله واما حمل
الفائدة على ما اشير اليه بهذه فحقيقة لغوية وعرفا اذ العبارات في نفسها فائدة اما
باعتبار اللغة فقط واما باعتبار العرف فلانها مفصلة تترتب على تصحيح حروفها و

واخراجها عن محالها ويجوز ان يكون مجازا في الاسناد باعتبار ان تلك العبارات
مدخلا في حصول الفائدة تشتمل اما خبر بعد خبر او حال او صفة لفائدة والمراد
انها تشتمل اشتمال الكل على الاجزاء على مقدمة وتقسيم وخاتمة وجه الترتيب
ان ما يذكر في هذه الرسالة من العبارات اما ان يكون للافادة المقصودة
او للافادة ما يتعلق به اذ الى ان يذكر فيها لا يذكر فيها فان كان الاول فهو التقسيم
وان كان الثاني فان كان ذلك التعلق تعلق السابق باللاحق اي التعلق الاعانة
في الشروع على وجه البصيرة فيها فهو المقدمة وان كان تعلق اللاحق بالسابق
اي من حيث زيادة التوضيح والتكميل فهو الخاتمة والمقدمة في اللغة اما ماخوذة
من قدم اللازم بمعنى تقدم او المتعدي وفي الاصطلاح عبارة عما يتوقف عليه
الشروع في العلم والمناسبة ظاهرة لتقدمها في الذكر او لتقديمها الطالب في
الشروع في المقاصد بالذات او بالواسطة والمراد بالمقدمة ههنا المعاني المخصوصة
او العبارات المعينة فلا بد من اعتبار التجوز بان يكون من قبيل اطلاق اسم الكل
على بعض جزئياته او اطلاق اسم المدلول على بعض ما دل عليه وما وقع في بعض النسخ

مبحث المقدمة

على مقدمة وتنبيه وتقسيم وخاتمة فهو سهو من قلم الكاتب اذ التنبيه من المقدمة فلا
معنى لهذه جزءا مستقلا لها المقدمة مبتدأ خبره هذا الذي نشرع فيه او بالعكس
واما جعل مجموع هذه العبارات التي بعدها الى قوله التقسيم خبرا لها فغير مناسب
في امثال هذا المقام تأمل ولما كان معرفة اقسام اللفظ باعتبار خصوص الوضع
وعمومه وتعقل الموضوع له كذلك مما يتوقف عليه المقصود كما يظهر لك بعيد ذلك
بدأ في المقدمة بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار وقال اللفظ قد يوضع لشخص بعينه
اعلم ان اللفظ في اصل اللغة مصدر بمعنى الرمي فهو بمعنى المفعول فيتناول ما لم
يكن صوتا وحرفا وما هو حرف واحد او اكثر مهملا او مستعملا صادرا من الفم اولا
لكن خص في عرف اللغة بما هو صادر من الفم من الصوت المعتمد على المخرج حرفا واحدا
او اكثر مهملا او مستعملا فلا يقال لفظ الله عز وجل بل كلمة الله وفي اصطلاح
النحاة بما من شأنه ان يصدر من الفم من الحروف واحدا كان او اكثر او تجري عليه
احكام اللفظ كالعطف والابدال فيندرج فيه نحو كلمات الله عز وجل وكذا
الضمائر التي يجب استتارها وهذا المعنى اعم من الاول وهو المراد هاهنا واللام

فيه اما للجنس من حيث حصوله فقط او من حيث حصوله في بعض افراده اعني
العهد الذهني او لحصة معينة من جنس مطلق اللفظ وهي الموضوع منه اعني العهد
الخارجي وحينئذ يجب ان يحمل قوله يوضع على العدول عن الماضي الى المضارع اما لا[illegible]
استحضار الصورة لنوع غرابة او لتأخر الوضع عن اللفظ بالنظر الى الذات فاذا
تمهد هذا فنقول اقسام اللفظ الموضوع من حيث تشخص المعنى وكليته
وخصوص الوضع وعمومه على ما يقتضيه التقسيم العقلي ابتداء اربعة لان المعنى
اما متشخص اولا وعلى كل تقدير فالوضع اما خاص اولا فالاول ما يكون موضوعا
لمتشخص باعتبار تعقله بخصوصه ويسمى هذا الوضع وضعا خاصا لموضوع له
خاص كما اذا تصورت ذات زيد ووضعت لفظه بازائه والثاني ما وضع لمتشخص
باعتبار تعقله لا بخصوصه بل بامر عام ويسمى ذلك الوضع وضعا عاما لموضوع له خاص
كاسماء الاشارة على ما سيجيء وهذا القسم يجب ان يكون معناه متعددا والثالث
ما وضع لامر كلي باعتبار تعقله كذلك اي على عمومه ويسمى هذا الوضع وضعا عاما لمو
ضوع له عام كما اذا تصور معنى الحيوان الناطق ووضع لفظ الانسان بازائه

والرابع ما وضع للكلي باعتبار تعقله بخصوصية بعض افراده وهذا القسم مما لا و
جود له بل حكموا بانتفائه لان الخصوصيات لا يعقل كونها مرآة لملاحظة الكلي
تها بخلاف العكس واكتفى بذكر القسمين من تلك الاقسام الاربعة لعدم تحقق الرا
بع وظهور الثالث وعدم تعلق غرض به فيما هو المقصود الاصلي من تلك الرسالة وهو
تحقيق معنى الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول والاول وان كان كذلك الا انه ي
شارك الثاني في تشخص المعنى تعرض له ليزيد توضيح صاحبه وقوله بعينه يحتمل ان
يكون صفة اي نفسه للمشخص ويحتمل ان يكون في مقابلة قوله بامر عام اي قد يوضع اللفظ
لمشخص باعتبار تعقله بعينه وتشخصه وقد يوضع له باعتبار امر عام اي باعتبار تعقله
بامر عام وذلك اي الوضع لمشخص باعتبار امر عام متحقق بان يعقل امر مشترك بين
مشخصات ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه المتشخصات بخصوصه
اي يعين اللفظ بازاء كل من افراده المشخصة سواء كان ذلك الامر العام من ذاتيا
تها كما في معاني الحروف او من عوارضها كما في المضمرات واسماء الاشارة وذلك
الامر العام ملحوظ باعتبار كونه مرآة لملاحظة تلك الافراد التي هي المسميات

ت الموضوع لكل منها اللفظ وليس ذلك الامر العام موضوعا له كما توهمه بعض الافاضل
في الضمائر والموصولات وغيرهما وانما عبر عنه ذلك التعبير الذي هو الو
ضع حقيقة بالقول اذ به يظهر ذلك التعبير غالبا وانما قيد بالحيثية بقوله بحيث
لا يفهم ولا يفاد به الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك لئلا يتوهم ان
ما وضع له اللفظ ههنا مفهوم كل واحد من افراد ذلك الامر المشترك
حتى يستعمل فيه ويفاد هو منه فان ذلك باطل بل المقصود ان الموضوع له هو
المستعمل فيه هذا المتشخص من افراده على حدة وهذا كذلك دون القدر
المشترك فانه غير مفاد وغير موضوع له فقوله دون القدر المشترك حال من
قوله واحد بخصوصه اي متجاوزا القدر المشترك فانه غير مفاد وغير مفهوم
منه بطريق الاستعمال فيه بحسب الوضع فلا يقال هذا مثلا ويراد به الامر العام
الذي هو مفهوم المشار اليه المفرد المذكر واذا كان كذلك فتعقل الواضع ذلك الامر
المشترك آلة للوضع ووسيلة الى حصوله لا انه اي المشترك هو الموضوع له قوله
لانه بتقدير اللام معطوف على الخبر ان قرئ فتعقل مصدرا وان قرئ على صيغة



المضارع المجهول من الثلاثي المجرد فاله منصوب على الحالية ولانه عطف عليه
فالوضع كلي والموضوع له مشخص كما قررنا وذلك اي اللفظ الموضوع لمشخص با
عتبار امر عام مثل اسم الاشارة نحو هذا نزل ذلك الامر الكلي منزلة المشار اليه المعين
لكمال التميز الحاصل بالبيان السابق فاستعمل فيه لذا الموضوع للاشخاص فان هذا مثلا مو
ضوعه ومسماه اي معناه المشار اليه المشخص اي كل واحد من افراد مفهوم المشار
اليه مطلقا والمشخص صفة لكل واحد من حيث ان المراد بالمشار اليه ههنا ولا يجوز
ان يكون صفة للمشار اليه كما لا يخفى على ذي مسكة قوله موضوعه في بعض النسخ بت
التانيث على انه خبر هذا بتاويل اللفظة او الكلمة وفي بعض اخر باضافته الى الضمير
على انه من قبيل الاستعمال ومسماه حينئذ بيان نحو قولهم حيث لا يقبل الشركة تاكيد لما
يستفاد من المشخص يعني ان مفهوم هذا ما صدق عليه المشار اليه المشخص
الذي لا يقبل الشركة والحاصل ان معنى لفظ هذا كل مشار اليه مفرد مذكر
مشخص لوحظ بامر عام وهو مفهوم المشار اليه المفرد المذكر الصادق على هذا
المشار اليه المشخص وعلى ذلك الاخر كما اذا حكمت على كل رومي بانه ابيض بهذا

بهذا العنوان فقد لاحظت جميع المشخصات الرومية من زيد وعمرو وغيرهما
بامر عام وهو الرومي وحكمت عليه بانه ابيض تنبيه لفظ التنبيه يستعمل
في مقامين احدهما ان يكون الحكم المذكور بعده بديهيا والثاني ان يكون معلوما
من الكلام السابق وههنا الحكم بديهي او قريب اذ تصور طرفيه مع الاسناد يكفي
في الجزم بالنسبة وليس ما ذكره المص دليلا بل تنبيه تذكره في صورة الاستدلال
والبديهيات قد ينبه عليها ازالة لما قد يكون في بعض الاذهان القاصرة من
الخفاء ما هو من هذا القبيل اي ما صدق عليه اللفظ الموضوع للمشخصات
باعتبار اندراجها تحت امر عام لا يفيد المشخص الا بقرينة معينة لان وجه افادته
الواحد من تلك المشخصات بعينه ليس الا وضعه له والا يختص به لاستواء نسبة
الوضع الى المسميات اذ مع اشتراك الكل في ذلك لا بد في افادة التعيين من امر
ينضم اليه يحصل به ذلك التعيين وهو المعنى بالقرينة فان قيل ما هو من هذا
القبيل والالفاظ المشتركة سيان في عدم افادة المعنى الموضوع له بدون
القرينة وتعدد المعنى الموضوع له فما الفرق بينهما قلنا الفرق لزوم التعيين



في المعنى وعلاقته ووحدة الوضع وتعدده فإن قلت اللفظ بحسب استعماله في
معناه الحقيقي لا يحتاج إلى قرينة دون معناه المجازي على ما هو المقرر فكيف
حكمت بالاحتياج قلت المراد بما ذكره هو أن اللفظ الموضوع لمعنى يكفي في
صحة استعماله في معناه كونه موضوعاً لذلك المعنى ولا يحتاج إلى القرينة لمجرد الا
ستعمال بخلاف المجاز فإنه يحتاج إلى القرينة لمجرد ذلك لينصرف عن إرادة المعنى الحقيقي
الذي وضع اللفظ للاستعمال فيه واحتياج القرينة فيما نحن فيه وفي المشتركة لدفع
مزاحمة المعاني الحقيقية وفهم المراد لا للاستعمال ولما فرغ من المقدمة شرع في المقصود
فقال التقسيم مبتدأ أو خبر على ما مر والمحذوف هو المذكور ومعنى التقسيم هو
ضم قيدين أو أكثر إلى عام ليصير ذلك العام بانضمام كل قيد قسماً مبايناً للقسم الآخر
أو غير مباين له باعتبار تنافي القيود أو تخالفها فقط والمتبادر بحسب العرف
هو اعتبار التباين وما نحن فيه من هذا القبيل وحاصله مجملاً تقسيم اللفظ با
عتبار مدلوله أولاً إلى قسمين ما مدلوله كلي وما مدلوله مشخص وتقسيم القسم
الأول منه إلى اسم جنس ومصدر ومشتق وفعل والثاني إلى العلم والحروف و

والضمير واسم الإشارة والموصول على وجه ينضبط به تلك الأقسام فإن تخصيصها من
من بين الأقسام اللفظ أي الموضوع مدلوله أي المعنى الموضوع له فإن الحاصل في العقل
من حيث حصوله فيه يعبر عنه بهذه العبارة ومن حيث انفهامه بانفهام غيره مد
لولاً ومن حيث وضع اللفظ بإزائه موضوعاً له ومن حيث القصد إليه من اللفظ
إفادة معنى إما كلي أو مشخص لأن مدلوله إما أن يمتنع من فرض صدقه وحمله على متعدد
وهو المشخص ويسمى جزئياً حقيقياً أو لا يمتنع كذلك وهو الكلي فإن قيل هذا التقسيم
فاسد لأن الألف واللام في اللفظ ههنا للاستغراق فمعناه كل لفظ موضوع لمعنى
إما مدلوله كلي أو مشخص ولا شك أن مورد القسمة هو اللفظ الموضوع
لمعنى فنقول مورد القسمة اللفظ الموضوع وكل لفظ كذلك فمدلوله إما كلي أو
مشخص فمورد القسمة إما من القسم الأول أو الثاني فإن كان الأول لا يشمل
الثاني وإن كان الثاني لا يشمل الأول قلنا معنى قولنا كل لفظ إما كذا أو كذا أن
كل فرد من أفراده متصف بأحد هذين الوصفين على سبيل الانفصال فمورد
القسمة غير مندرج في هذه القسمة لأنه نفس مفهوم هذا اللفظ وما

قيله في امثال هذا المقام من ان الانقسام الى الاقسام لازم للمقسم والمقسم لازم للا
قسام ولازم اللازم لازم فيلزم لزوم الانقسام الى الاقسام لكل منها ويلزم انقسام الشئ
الى نفسه ومقابله وانه باطل فيكون هذا التقسيم باطلا كامثاله فالجواب عنه ان الانقسام
المذكور لازم للمقسم بحسب وجوده الذهني والمقسم لازم لاقسامه لا من تلك
الحيثية بل من حيث حصوله العيني ولازم الشئ باعتبار لا يلزم ان يكون لازما لملزومه
باعتبار اخر كالكلية اللازمة لمفهوم الحيوان اللازم لزيد مثلا والاول اى اللفظ الذي مدلوله كلي اما
ذات اى اما مدلوله ذات او فعال بالتجوز باطلاق اسم الذات والحدث على ما يدل عليهما ف
اللفظ يستفهم بقوله وهو اسم جنس كرجل او حدث وهو المصدر وانما اخرج
المصدر عن اسم الجنس ليبني التقسيم الى الفعل والمشتق عليه لانه قال اللفظ الذي
مدلوله كلي مدلوله اما حدث وحده او غير حدث وحده او مركب منهما والمراد بالذات ههنا
ما لا يكون حدثا ولا مركبا منه ومن غيره منسوبا احدهما الى الاخر وبالحدث امر قائم
بغيره يعبر عنه بالفارسية بما اخره دال ونون كالضرب او تاء ونون كالقتل فيخرج
معنى السواد والبياض لعدم [crossed out] التعبير ومعنى الجيد والمنوال لعدم

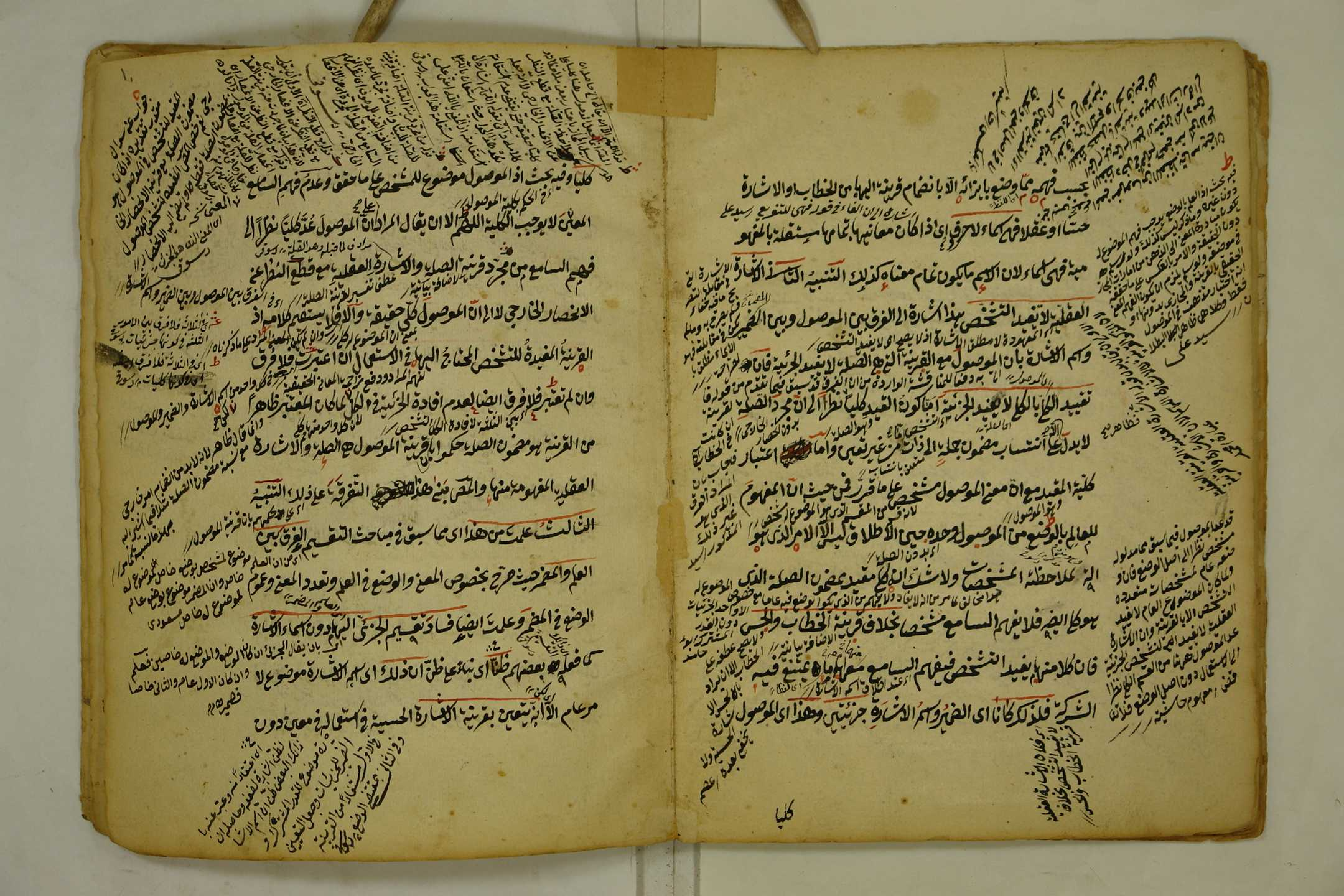
لعدم الا القيام بالغير ومعناه اختصاص الناعت بالمنعوت او التبعية في
التحيز اى الذي دالاشارة الحسية كما في الماديات او العقلية كما في المجردات وما
كان اعتبار التركيب بينهما من غير النسبة لا يفيد اختص في ذلك المركب بما ا
عتبر فيه مع الطرفين نسبة فعبر عنه بقوله او نسبة بينهما لانها السبب في
وضع اللفظ بازاء ذلك المركب وذلك اى النسبة والتذكير باعتبار المذكور
او المركب المشتمل عليها اما ان تعتبر نسبته من طرف الذات وهو المشتق او
تعتبر من طرف الحدث وهو الفعل فان قيل المراد من الذات غير الحدث و
حده كما مر وهو يتناول القسم الثالث قلنا قيد وحده متعلق بغير الحدث لا
بالحدث الداخل عليه لفظ غير فلا اشكال والانقسام الى الاربعة المنفى اى لا عقلى
وان كان مرددا بين النفى والاثبات بحسب الحال وراجع الى التقسيمات ثلاثة
فلا يضر ارسال القسم الاخير واحتمال انقسام بعض الاقسام الى الاقسام
مندرجة تحته لا تمنع الانحصار كالفعل والمشتق فان المشتق اما ان يعتبر
قيام ذلك الحدث به من حيث الحدوث وهو اسم الفاعل او الثبوت وهو [illegible]

وهو الصفة المشبهة او وقوع الحدث عليه وهو اسم المفعول او كونه الة لحصوله
وهو اسم الالة او مكانا وقع فيه الفعل وهو ظرف المكان او زمانا وهو ظرف
الزمان او يعتبر قيام الحدث بما هو عليه مع وصف الزيادة على غيره وهو اسم
التفضيل وكذلك الفعل ينقسم باعتبار الزمان الى الماضي و
المستقبل وباعتبار الطلب الى الامر وغيره والثاني اي اللفظ الموضوع
لمعنى متشخص فالوضع اي وضع اللفظ لذلك المتشخص اما متشخص
فالوضع الشخصي بان يكون الموضوع له متشخصا واحدا لوحظ بخصوصه بما هو
بعينه او كلي اي عام بان يكون الموضوع له كلا من متشخصات لوحظت اجمالا باعتبار
كلي يعمها صدقا والاول اي اللفظ الموضوع المتشخص وضعا خاصا العلم اي
الشخصي واما العلم الجنسي فخارج عن مورد القسمة اذ معناه كلي والثاني
اي اللفظ الموضوع لمتشخص وضعا عاما اقسام اربعة الحرف والضمير واسم
الاشارة والموصول ووجه الحصر في هذه الاقسام ان مدلوله اما ان يكون
معنى في غيره اي حاصلا في متعلقه وبتبعه باعتبار ذلك الغير اليه بمعنى انه

انه لا يتحصل في الذهن ولا في الخارج بنفسه بل يتحقق بانضمام متعلقه اليه
ويتعقل بتعقله وهو الحرف كمن والى او لا يكون كذلك بان يكون معناه حاصلا
في نفسه متحصلا بدون انضمام امر اليه واذا عرفت ان الالفاظ الموضوعة
لمتشخصات وضعا عاما تحتاج حين استعمالها الى قرينة لافادة التعيين
فالقرينة ان كانت في الخطاب يعني التخاطب فمثل ضمير المتكلم والغائب
ايضا فالضمير كانا وانت وهو فان ما يفيد ارادة المعين منها من القرينة
هو الخطاب الذي هو توجيه الكلام الى الحاضر وان كان تلك القرينة في غيره اي غير
الخطاب فاما حسية بان يشار الى المراد بذلك اللفظ بعضو من الاعضاء
المحسوسة وهو اسم الاشارة كهذا وذلك فان المعين لما يراد منها من المعنى
المعين انما هو هذه او عقلية بان يشار الى المراد باللفظ الذي هو معين
عند المخاطب باعتبار تعيينه بنسبة مضمون جملة اليه معهود بين المتكلم والمخا
طب انتساب اليه وهو الموصول كالذي والتي فان المعين للمراد من كل منهما
انتساب مضمون الجملة صلة اليه المعلوم قبل اقترانها به المعهود كقولك

لمن سمع انه جاء [illegible] واحد من بغداد الذي جاء من بغداد رجل فاضل
مشيرا بنسبة مضمون هذه الجملة الى هذا المعين عند المخاطب باعتبار
تعينه عنده ولا يخفى ان هذه الاشارة لا توجب التعيين الا بانضمام امر
خارجي مع تلك النسبة كانحصار مضمون الصلة مثلا فيما اشير اليه بهذه النسبة
كما سيجيء تحقيقه ولقائل ان يقول لكون الحرف وضميري المتكلم والمخاطب موضوعة
لمشخص واما ضمير الغائب فقد يعود الى المفهوم كلي ولفظ هذا قد يشار به الى الجنس
وكذا الذي مثلا يراد به كلي وقد اجيب عن الاشارة الى الجنس بانها مبنية على جعله
بمنزلة المشخص المشاهد وكذا في الموصول واما ضمير الغائب فالظاهر ان
لفظه هو موضوع للجزئيات المندرجة تحت مفهوم الغائب المفرد المذكر
سواء كانت جزئيات حقيقية او اضافية كما يجيء تحقيقه واعترض بان هذه الا
القسمة اي قسمة اللفظ الموضوع لمشخص وضعا الى تلك الاقسام
الاربعة غير حاصرة لجواز ان يكون ههنا لفظ [illegible] وضع باعتبار امر عام لكل من
افراده المشخصة ولم تكن قرينة احدى الثلث المذكورة كاسماء حروف المباني كا

كالالف والباء وكذا لفظ التعيين واسامي الكتب كالكافية والشافية ولما
كان الاقسام تشترك في شيء وتمتاز في شيء اخر اراد ان يشير الى ما به الا
شتراك وما به الامتياز فوضع لمعنى عام لاجل هذا وقال المعنى عام يشتمل الظا
هر ان يقول ويشتمل بالعطف لكونه مبتدأ محذوف الخبر اي هذه التي
ذكرها او بالعكس و[illegible] يحتمل ان يكون يشتمل حالا من المبتدأ او من خبره
في الخبر فلا يحتاج الى الواو ومع بقاء النظام قوله على تنبيهات يحتمل ان [illegible]
يراد بها الالفاظ اي المعنى عام يشتمل على كل منها ويحتمل ان يراد بها المعاني لكون
الالفاظ مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف فلا يلزم اشتمال الشيء على نفسه
ولما كان ما فيها من الاحكام علم مما تقدم اطلق التنبيهات على الاول اي التنبيه
الاول الثلثة اي الضمير واسم الاشارة والموصول مشتركة في ان مدلولاتها [illegible]
ليست معاني في غيرها يعني معاني هذه الثلثة مشتركة بان كلا منها بتمامه معنى
في نفسه ملحوظ قصدا مستقلا بالمفهومية وصالح للحكم عليه وبه وان كانت تلك
المدلولات تحصل بالغير اي ليس كل من تلك المدلولات متحصلا في العقل



بحسب فهمه مما وضع بازائه الا بانضمام قرينة اليها من الخطاب او الاشارة
حسا او عقلا فهي كسماء لا حرف اي اذا كان معانيها تماما مستقلة بالمفهومية
فهي كسماء لان الاسم ما يكون تمام معناه كذلك التنبيه الثاني الاشارة
العقلية لا تفيد التشخص بهذا اشارة الى الفرق بين الموصول وبين الضمير
واسم الاشارة بان الموصول مع القرينة التي هي الصلة لا تفيد الجزئية فانه
تقييد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية اما كون التقييد كليا نظرا الى ان مجرد الصلة
لا بد على انتساب مضمون جملة الى ذات من غير تعيين واما … اعتبار في جانب
كلية المقيد سواء معنى الموصول متشخص على ما قرر في حيث ان المفهوم
للعالم بالوضع من الموصول وحده حين الاطلاق في كل الامر الذي هو
اليه بملاحظة المشخص ولا شك ان الكلي مقيد بمضمون الصلة التي
هو كل البعض فلا يفهم السامع متشخصا بخلاف قرينة الخطاب والحس
فان كلا منهما يفيد التشخص فيفهم السامع معها ما عني فيه
الشركة فلذلك كانا اي الضمير واسم الاشارة جزئيين وهذا اي الموصول

كليا

كليا وفيه بحث اذ الموصول موضوع للمتشخص على ما حقق وعدم فهم السامع
المعين لا يوجب الكلية اللهم الا ان يقال المراد ان الموصول عند كليا نظرا الى
فهم السامع من مجرد قرينة الصلة والاشارة العقلية مع قطع النظر عن
الانحصار الخارجي لا ان الموصول كلي حقيقة والا فلا يستقيم كلامه اذ
القرينة المفيدة للتشخص الخارج اليها في الاستعمال ان اعتبرت فلا فرق
وان لم تعتبر فلا فرق ايضا لعدم افادة الجزئية في الكل على ان المعتبر ظاهرا
من القرينة هو مضمون الصلة حكوا يا قرينة الموصول هي الصلة والاشارة
العقلية المفهومة منها والمعنى … هذا التفرق على ذلك التنبيه
الثالث علمت من هذا اي مما سبق في مباحث التقسيم الفرق بين
العلم والمضمر حيث خرج بخصوص المعنى والوضع في العلم وتعدد المعنى وعموم
الوضع في المضمر وعلمت ايضا فساد تقسيم الجزئي اليهما دون اسماء الاشارة
كما فعله بعضهم ظنا اي بناء على ظن ان ذلك اي اسم الاشارة موضوع لا
من عام الآية بتعين بقرينة الاشارة الحسية في استعماله معين دون

اصل الوضع ومدلول الضمير متعين بالوضع الذي هو مناط الجزئية و
جه الفساد ما مر من ان التعين فيه ايضا وضعي كالعلم والمضمر قوله دون اسم
الاشارة حال من ضمير اليها اي حال كونه متجاوزين اياه حيث لم يشمله التقسيم
وقولنا ظنا مفعول له للتقسيم التنبيه الرابع تبين لك مما هذا اي
من التقسيم المذكور ان معنى قول النحاة الحرف ما يدل على معنى في غيره انه
لا يستقل بالمفهومية بان لا يكون ملحوظا قصدا وبالذات بل يكون ملحوظا تبعا
وعلى انه وسيلة الى ملاحظة غيره وبهذا المعنى لا يتضح غاية الاتضاح الا
بتمهيد مقدمة فنقول ان المعاني قد تكون ملحوظة تبعا غير مقصودة بذ
واتها بل على انها آلة لملاحظة غيرها ومرآة لمشاهدة ما سواها وهي بالا
عتبار الاول مستقلة بالمفهومية والتعقل وصالحة لان يحكم عليها وبها
وبالاعتبار الثاني غير مستقلة وغير صالحة للحكم عليها وبها ويتوضح
ذلك بان قولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد فان النسبة في الحالتين
مدركة لنسبة القيام اليه لكنها في الحالة الاولى مدركة من حيث انها حالة

بين

بين زيد والقيام وآلة لتعرف حالهما فكانها مرآة لمشاهدتهما ولذلك لا
يمكن لك ان تحكم عليها او بها واما في الحالة الثانية فهي ملحوظة بالذات ومد
ركة بالقصد يمكنك اجراء الاحكام عليها او بها بانها من باب النسب والاضافات
فهي على الاول غير مستقلة بالمفهومية وعلى الثاني مستقلة وهذا كما ان
المبصر قد يكون مبصرا بالذات مقصودا بالابصار وقد يكون مبصرا تبعا
على انه آلة لابصار غيره كالمرآة فانك اذا نظرت اليها وشاهدت ما
ارتسم فيها من الصورة فاذا قصدت الى مشاهدة الصورة فالمرآة في تلك الحالة
مبصرة ايضا لكنها غير مبصرة قصدا بل تبعا ولا يمكن لك ان تحكم
عليها او بها كما يمكن للصورة وان قصدت الى مشاهدة المرآة نفسها تكون
صالحة لان تحكم عليها او بها وتكون الصورة حينئذ مبصرة تبعا غير محكوم عليها
او بها فنسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى محسوساته واذا تمهد هذا
فنقول معنى الابتداء معنى يتعلق بغيره كالسير مثلا فذلك المعنى اذا لا
حظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية صالحا لان

البصيرة قوة للقلب يدرك بها المعقولات كما ان البصر قوة للعين يدرك بها المحسوسات

يحكم عليه كما تقول الابتداء معنى اضافي وبه كما تقول ما بحث عنه معنى الا
بتداء ويلزم ادراك متعلقه تبعا وبالعرض اجمالا وهو بهذا الاعتبار مدلول
لفظ الابتداء ولك بعد ملاحظته على هذا الوجه ان تقيده بمتعلق مخصوص
فتقول ابتداء سير البصرة ولا يخرجه ذلك عن الاستقلال واذا لاحظ العقل من
حيث انه حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لمعرفة حالهما ومرآة لمشاهدتهما
بعد نهما على هيئة الانضمام والارتباط كان غير مستقل بالمفهومية و
غير صالح لان يحكم عليه او به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من وهذا ما ذكره
ابن الحاجب في الايضاح حيث قال الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى
معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه لا باعتبار امر خارج عنه ولذلك
قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا با
عتباره في نفسه فقد اتضح ان ذكر متعلق الحرف انما وجب ليتحصل معناه في الذهن
اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه وهو آلة لملاحظته لا لان الواضع اشترط
في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه ولو لم يشترط ذلك لا امكن

فهم

فهم معناه والحكم عليه وبه في نفسه فانه لا يرجع الى طائل وايضا فحيث لا دليل على هذا الاشترا
ط في الحروف سوى التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وهو مشترك بينها وبين
الاسماء اللازمة الاضافة فالفرق الذي ذكروه بان ذكر المتعلق في الحرف لاجل الدلا
لة وفي تلك الاسماء لتحصيل الغاية التي هي التوصل لحكم بحث واما بيان عموم الوضع
في كلمة من فهو ان الواضع تعقل معنى الابتداء مطلقا وهو امر مشترك بين الابتداءات
المتخصصة التي لاحظها ملحوظة تبعا ووضع لفظة من له اي لكل منها وقس
على هذا سائر الحروف بخلاف الاسم والفعل فان معنى الاسم بتمامه مستقل بالمفهومية
والفعل وان كان تمام معناه غير مستقل بالمفهومية وغير صالح للحكم عليه
او به الا ان معناه اعني الحدث مستقل بالمفهومية والحاصل ان قام مثلا يدل على
حدث وهو القيام وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله اعني النسبة الحكمية
الخبرية فانها ملحوظة من حيث انها حالة بين الحدث وبين فاعله وآلة لتعرف حالهما
الا ان احدهما متعين بدلالة اللفظ والاخر وان كان متعينا في نفسه بوجه ملحوظا
بذلك الوجه والا لما امكن ايقاع تلك النسبة لكن اللفظ لا يدل عليه فلا يتحصل

بهذا الجزء الا بلاحظة الفاعل فلابد من ذكره كما هو حال متعلق الحرف

فالفعل باعتبار مجموع معناه غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يحكم عليه

بشيء نعم جزءه اعني الحدث وحده ماخوذ في مفهوم الفعل على انه مسند الى شيء آخر

فصار الفعل باعتبار جزء معناه محكوما به وممتازا عن الحرف ولم يبلغ الى رتبة

الاسم فان قلت لم جعل النسبة التامة مضمومة الى المنسوب وجعل المجموع

مدلول لفظ الفعل ولم تضم الى المنسوب اليه كذلك مع انها حالة بينهما ولا اختصاص

لها باحدهما قلت لعل السبب في ذلك ان النسبة قائمة بالمنسوب متعلقة بالمنسوب

اليه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن فان قلت كما ان مجموع الفعل

والفاعل في مثل قام زيد يستفاد منه نسبة غير مستقلة وطرفان كذلك الصفة

نحو قائم فلم جاز كون الصفة محكوما عليها ومحكوما بها دون الفعل اجيب بان النسبة

في الفعل نسبة تامة منفردة بنفسها غير مربوطة بغيرها اصلا والمقصود

من التركيب افادة تلك النسبة بخلاف الصفة فان النسبة المعتبرة فيها

نسبة تقييدية غير تامة لا تقتضي انفرادها عن غيره وعدم ارتباطها به

ولا

ولا تكون هي ايضا مقصودة بالافادة من العبارة فلهذا جاز ان يلاحظ

جانب الذات تارة فتجعل محكوما عليها وتارة جانب الوصف وتجعل محكوما

بها واما النسبة فيها فلا تصلح للحكم عليها ولا بها فان قلت ما ذكرتم من

ان مجموع الفعل وفاعله لا يصلح ان يكون محكوما به ينافي ما ذكره النحاة من

ان المسند في قولنا زيد قام ابوه هو الجملة الفعلية اجيب بان المقصود

ههنا حكمان احدهما الحكم بان ابا زيد قائم والثاني الحكم بان زيدا قائم الاب و

لا شك ان هذين الحكمين ليسا بمفهومين صريحا من هذا الكلام بل المقصود

الاصلي احدهما والاخر يفهم التزاما فان كان المقصود هو الاول

فزيد في هذا الكلام باعتبار مفهومه الصريح غير محكوم عليه ولا به بل هو تمهيد

المحكوم عليه وان كان المقصود الثاني فالمسند هو [illegible] المقيد بالاب

الا ترى انك لو قلت قام ابو زيد واوقعت النسبة بينهما لم ترتبط بغيره

اصلا فلو كان معنى قام ابوه ايضا كذلك لم ترتبط بزيد ولم يقع خبرا

عنه ومن ثم تسمع النحاة يقولون قام ابوه جملة وتسميتها بالكلام لتجريده

بيان ذلك ان الواضع اخذ حقيقة معينة ووضع لها هذه اللفظة
هو اسامة دفعة واحدة وانه اخذ الحقيقة مجردة اى
من حيث هي هي ووضع تلك اللفظة وهي اسد ثم لما
اراد تعيينها بالاشارة اليها ادخل عليها حرف الاشارة
وهي اللام المعرفة تعريف الجنس فعرفت تعيينها لا من جانب الوضع
عن ايقاع النسبة بين طرفيها بقرينة ذكر زيد وايراد الضمير الدال على الارتباط
الذي يستحيل وجوده مع الايقاع التنبيه الخامس قد عرفت ما سبق من الفرق
بين الفعل والمشتق ان ضارب بالايرد على حد الفعل النحويون حدوه بانه ما دل على معنى
في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة واورد عليه ان ضاربا يصدق عليه هذا الحد وليس
بفعل فالحد ليس بمانع وفيما سبق من الفرق بين الفعل والمشتق علم انه لا يرد فانه اى
الفعل ما دل على حدث ونسبة الى موضوع وزمان بحيث ان الحدث اول ما اعتبر في مفهومه
وضارب ليس كذلك لانه يدل على ذات ونسبة الى الحدث فالملحوظ اولا في الفعل الحدث
~~فالملحوظ اولا في الفعل الحدث~~ وفي المشتق الذات ويحتمل ان يعود الضمير
في قوله فانه الى ضارب ويكون كلمة ما نافية التنبيه السادس ويعلم منه اى مما سبق
من التقسيم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس اعلم ان في اسم الجنس مذهبين
احدهما وهو الاكثر انه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها وتسمى فردا منتشرا
كما هو ذهب اليه ابن الحاجب والزمخشري والاخر انه موضوع للماهية من حيث
هي كما ذهب اليه المصنف في التقسيم ولا يخفى ان علم الجنس غير مذكور في التقسيم فلا

بد من تأويل لهذا الكلام وهو ان الفرق الذي ذكره مبني على قول من يجعل اسم الجنس
موضوعا للماهية من حيث هي كما ان علم الجنس كذلك الآن بينهما فرقا فان علم الجنس
كاسامة وضع بجوهره للجنس المعين فيدل بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة
للمخاطب متعينة عنده معهودة كما ان الاعلام الشخصية تدل بجواهرها بحسب
الوضع على ان تلك الاشخاص معهودة متعينة لديه واسم الجنس كاسد لا يدل على
ذلك التعيين بجوهره اصلا بل وضع لغير معين من تلك الحقيقة ثم جاء التعيين و
هو معنى فيه من خارج بالآلة من نحو اللام للتعريف فالتعيين جزء مفهوم علم الجنس
وخارج عن مفهوم اسم الجنس فلما دل التقسيم على ان اسم الجنس موضوع
للمعنى الكلي الذي هو نفس الحقيقة من غير اعتبار التعيين وان معنى علم الجنس معلوم باعتبار التعيين فيه
استند معرفة الفرق اليه هذا التقسيم الدال على مبنى الفرق تأمل التنبيه السابع
الموصول عكس الحرف في هذا اشارة الى فرق اخر بين الموصول والحرف يفهم التزاما
من الفرق المذكور صريحا وهو استقلال المعنى وعدمه فان الحرف يدل على معنى في غيره
ويحصل ويتعقل به اى بذلك الغير الذي هو اى الحرف معنى فيه والموصول عكس ذلك

اذ معناه امر مبهم عند السامع يتعين عنده بمعنى اى بمفهوم الصلة الذى هو معنى
فيه اى فى الموصول وانما قيدنا الابهام بكونه عند السامع لانتفاء الابهام فى المعنى المراد
بالموصول بحسب الوضع عند المتكلم التنبيه الثامن الفعل والحرف يشتركان فى انهما
يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير اشارة الى علة امتناع الحكم على الفعل والحرف مستعملين
فى معناهما وهى ان صحة الحكم على الشئ موقوفة على ثبوته فى نفسه اى استقلاله بالمفهومية
ليمكن اثبات غيره له وكل من مدلوليهما غير مستقل بالمفهومية بل امر ثابت للغير فمعنى من
مثلا كما ذكر هو الابتداء الخاص الذى يكون آلة لملاحظة الغير كالسير والبصرة ومعنى
ضرب هو ذلك الحدث المنسوب الى فاعل ما بحيث تكون النسبة مرآة لملاحظة طرفيها و
آلة لتعرف حالهما فهو من هذه الجهة اى كون كل من مفهومى الفعل والحرف امرا غير
ثابت فى نفسه بل لغيره لا يثبت له الغير اى لكل منهما بل لا يثبتان لشئ اصلا اذا كانا مستعملين
فى معناهما وانما قيدنا بالاستعمال لئلا ينتقض بقولهم ضرب فعل ماض ومن حرف جر
فان الالفاظ كلها من حيث انفسها اى مقطوعا فيها النظر عن ارادة معانيها الموضوعة
هى لها متساوية الاقدام فى صحة الحكم عليها او بها ومنهم من قال ضرب ومن مثلا

١٥

فى تلك الصورة اسم باعتبار دعوى وضع اللفظ الالفاظ الموضوعة لمعان لا
نفسها ايضا فى ضمن ذلك الوضع وحيث لا دليل لهم على تلك الدعوى الا ذكر اللفظ
وارادة نفسه الزم عليهم دعوى وضع المهملات فى مثل قولهم جسق مهمل او ثلثة احرف
ولا تقدم عليها عاقل فضلا عن فاضل ولقائل ان يقول فح لا يكون امنوا فى قوله
تعالى واذا قيل لهم امنوا اسما لانتفاء وضعه للمعنى المراد هنا ولا فعلا لان المراد
به لفظه فلا يصدق قول النحاة ولا يتأتى الكلام الا فى اسمين او فى فعل واسم
والجواب ان المراد من قولهم ولا يتأتى الخ انه لا يتأتى الا فى اسمين حقيقة او ما يقوم مقا
مهما وامنوا من حيث ارادة نفس اللفظ به كالاسم مستقل بالمفهومية ولا بد من
اعتبار هذا التأويل على هذا التقدير لئلا يشكل هذا الحصر وتعريف المبتدأ والكلام
اللهم الا ان يقال ذلك الحصر وتلك التعريفات مبنية على اعتبار ما هو شائع فى الا
ستعمال لا على اعتبار النوادر واذا كان معنى الحرف والفعل كذلك فامتنع الخبر عنهما
التنبيه التاسع الفعل مدلوله كلى ذكر فى التنبيه التاسع جهة الافتراق اعلم
ان الفعل باعتبار جزء معناه وهو الحدث كلى واما باعتبار تمام معناه وهو

والحدث ونسبته في زمان معين الى موضوع ما في كلية نظرا بل هو باعتبار عام معناه كما
الحرف ومما كان لفظ من موضوعة وضعا عاما لكل ابتداء خاص بخصوصه كذا لفظ
ضرب موضوعة وضعا عاما لكل نسبة للحدث الى فاعل مخصوص جعله من اقسام
اللفظ الموضوع لمعنى كلي غير مستقل ولما كان الحدث الذي هو جزء معنى الفعل
مستقلا بالمفهومية قد يتحقق في ذوات متعددة صالحا للانتساب الى كل
منها فجاز نسبته الى خاص منه اي من كل واحد منها فيخبر به اي بالفعل باعتبار جزء لكان
ذلك عن شيء وهو بهذا الاعتبار مسند دائما اذ قد اعتبر في مفهومه ذلك بحسب
الوضع فلا يكون جعله مسندا اليه دون الحرف اذ تحصل مدلوله اي تعقل مدلول الحرف
الذي هو تحصيل الذهن انما هو بما تحصل له اي بتبعية ما يحصل مدلول الحرف له من
متعلقه واذا كان غير مستقل في التعقل والتحقق فلا يعقل الا بغيره فلا يكون مخبرا
به كما لا يكون مخبرا عنه لذلك التنبيه العاشر في ضمير الغائب في كليته نظر فيه تامل
وجه النظر ان الضمير مطلقا سواء كان للغائب او المتكلم او المخاطب موضوع لكل
من المشخصات وضعا كليا عاما فقد علم منه ان في كلية الضمير باعتبار نوعهم وضع كما

واحد

واحد من افراده لمفهوم كلي كوضع هو لمفهوم الواحد الغائب المذكر نظرا الى ما في
بعض النسخ في كلية وجزئية نظر وجهه ان كثيرا ما يكون المرجع اليه للضمير الغائب
كليا كما يكون جزئيا والحكم بانه في احدهما مجاز بعيد لكثرته فالجزم بكليته وجزئيته ايضا
محل نظر وتامل والحق انه قد يكون كليا وقد يكون جزئيا والمص انما عده من
الجزئيات نظرا الى ان اكثر ائمة اللغة عدوا الضمائر مطلقا من المعارف واعتبروا
فيها الجزئية بناء على تعريفهم المعرفة بما وضع لشيء بعينه التنبيه الحادي
عشر المقصود من هذا التنبيه على نوع فرقة بين الاسماء التي تشابه الحرف في التزام ذكر
المتعلق وذلك ذو وفوق فان مفهومهما كلي لانهما بمعنى صاحب وعلو وان كانا
لا يستعملان الا في جزئيين اضافيين بالنسبة الى معناهما الذي هو الصاحب
والعلو لعروض الاضافة فلا يكونان جزئيين بحسب الوضع بمجرد استعمالهما
في الجزئيين الاضافيين اللذين قد يكونان جزئيين حقيقيين وقد يكونان
كليين ايضا كما تقول الانسان ذو نطق وذو حيوة ولذا لا يصح ان
يحمل على الجزئية الحقيقية على ما يتبادر من المقابلة بالكلي وظهر التفرقة

١٧

بينهما وبين الحرف اذ معنى الحرف جزئي مشخص كما بين التنبيه الثاني عشر لانه

يبك اى لا يوقعك في ريبة وشك تعاور الالفاظ بعضها مكان بعض اى

تناوب بعضها مكان بعض وان قرى بالضم فالمعنى تناوبها واقعا بعضها مكان بعض

على ان الجملة حال مؤكدة اذ العبرة المعتبرة في الوضع ختم الرسالة بدفع ما عسى ان يخطر

ببعض الاوهام وهو ان الحكم بالكلية والجزئية والعلمية والموصولية وامثالها

للالفاظ انما هو باعتبار ما استعمل فيها من المعاني فاذا قلت مثلا جاءني ذو مال

واردت به زيدا فيحتمل ان يتوهم انه جزئي لاستعماله في الجزئي وكذا الخضر في بلدة لم

يحفظ التورية في زيد فقلت الذي حفظ التورية في هذه البلدة حاضر فربما يتوهم

ان هذه الالفاظ اعلام شخصية لاتحاد المراد من كل منهما ومن العلم الشخصي ووجه

الدفع ما ذكر ان المعتبر في الالفاظ هو حال الوضع والموضوع له في ذو امر كلي وان

استعمل ههنا في مشخص فلا يكون جزئيا بخلاف زيد فانه جزئي الوضع لذلك

المشخص وكذا الحال في مثل هذه الصورة تمت شرح الرسالة العضدية لملا علي

~~[illegible]~~ على يد الحقير الفقير مصطفى بن حسين في بلدة العمادية في مدرسة

مراد خان
في سنة
١١٣٦

آه من الفراق
آه من الفراق
اه صد آه من الفراق

بيعض نسخه البا بمعنى التناوب [illegible]

قسم جلبه
خ ... خانه
شيخ محمد ... على اسماعيل
شورشت

بلم من قال وما ارسلناك والصلوة على من قيل في حقه لولاك لولاك

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي خص الانسان بمعرفة اوضاع الكلام ومبانيه وجعل الحروف اصول الكلمة وظروف معانيه والصلوة والتسليم على المشتق من مصدر الفضل والحكم الجامع لمحاسن الافعال ومكارم الشيم الموصل بالفاظه انواع السعادة والهدى المفصح في اشاراته اصناف الحكم والتقي محمد المذكور اسمه في التورية والانجيل وعلى آله مظهر الحق ومبطل الاباطيل ما ظهر النجم في العلم وما اشتهر النجم في العلم وبعد فلما شاع في الامصار وظهر ظهور الشمس في النهار الرسالة العضدية التي افادها الامام المحقق الفاضل المدقق خاتم المجتهدين عضد الحق والدين اعلى الله درجته في اعلى العليين وكانت مشتملة على مسائل دقيقة وتحقيقات عميقة

مع غاية الايجاز ونهاية الاختصار ولم يكن لها بدء ونسخ لا يغادر صغيرة

ولا كبيرة الا احصاها وبلغ في تبيين المرام وتحقيق المقاصد ا

قصاها ازدت الخوض في تتميم بد المرام على وجه يكشف عن وجوه

خرايدها ... مع جمود القريحة وكلالة الطبيعة تحفة

للحضرة العلية الامير الاعظم والقهرمان الاكرم ظل الله على الانام

فاتح ابواب الانعام والاكرام الذي شافت مجايد السلطنة

على هامته وباهت حلل الامارة على قامته الفائز بالكمالين العلمية

والعملية الحائز للرياستين الدينية والدنيوية اشرف السلاطين

في الاصل والنسب واحقهم في الفضل والادب فياض سجال النوال

على الخلائق وقهاب جلائل النعم والدقائق ما نوال الغمام وقت

الربيع كنوال الامير وقت السخاء فنوال الامير بدرة عين ونوال

الغمام قطرة ماء المؤيد بتاييد الملك العلام مغيث الدولة والدين

الامير عبد الكريم لا زال رقاب الامم خاضعة لاوامره واعناق

الاخلاف ممتدة نحو مراسمه وبهذه دعا قد تلقاه ربنا

بحسن القبول قبل ان رفع الصوت واطول فان وقع في حيث

القبول والرضى فهو غاية المقصود ونهاية المبتغى والله الميسر

للامال وعليه التوكل في جميع الاحوال

الحمد لله على المنة المستترة

هو ما يوضع على الغم بالكبر دي بدره ... ١٢

والبدرة عشرة الاف درهم مختار

هذا دعاء اخر بمعنى اللهم تقبل ١٢